

الدرس الواحد والسبعون

التحقيق في المسألة:

كان ما تقدم عن شرط طهارة المولد هو المذكور في كتب الفقهاء في باب الاجتهاد والتقليد، ولكننا نرى ضرورة التوسيع في تحقيق هذه المسألة، فقد بحثها الفقهاء في أربعة أبواب من الفقه: 1 - إماماة الجماعة؛ 2 - شروط الشاهد؛ 3 - شروط القاضي؛ 4 - باب الاجتهاد والتقليد وهو محل البحث هنا حيث يقال تارة بأنَّ ولد الزنا محظوظ بالكفر كما يظهر من كلمات بعض الأكابر كالصادق والسيد المرتضى وأبيه ادريس، وحينئذ يدخل هذا المعنى في باب اشتراط الإسلام في القاضي كما يقول صاحب المستمسك، ومستند هؤلاء ما ورد في بعض الروايات من قبيل: «لا يبغضني إلا كافر أو ولد زنا» و«لا يبغضك إلا ولد زنية» أو أنَّ ولد الزنا لا يدخل الجنة وأمثال ذلك، ولكن المشهور ذهبوا إلى خلاف ذلك، وتفاصيل هذا البحث مذكورة في باب الطهارة.

نظر الاستاذ: سبق وأن ذكرنا عدم وجود ملازمة بين شروط القاضي وشروط المفتى، ويفيد ما ذكره صاحب الجوادر⁽¹⁾ من أنَّ الشهيد الأول في كتاب الروضة يرى أنَّ جميع الشروط المعتبرة في القضايا معتبرة في الفتوى، ثم يرد عليه بأنَّ كلامه هذا إنما يصح فيما لو كانت الأدلة في باب الفتوى منحصرة بما ذكر في

1 - جواهر الكلام، ج 40، ص 22.

صفحه 214

باب القضايا، ولكنَّه ليس كذلك حيث لا تنحصر الأدلة بما ذكر هناك، ثم يتطرق صاحب الجوادر إلى بعض هذه الأدلة ويقول:

أولاً: إن باب الفتوى يختص بأدلة عقلية لا توجد في باب القضايا مثل رجوع الجاهل إلى العالم، بينما العقل لوحده لا يرى نفوذ حكم القاضي وأنَّ حكمه حجة شرعاً.

ثانياً: إن الفتوى بذاتها من مصاديق ما دلَّ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخذ بما أنزل الله ووجوب العدل وغير ذلك، ففي كل هذه الموارد الثلاثة ترد حجية الفتوى، ومن هنا كانت شرائط الفتوى - كما يقول صاحب الجوادر - غير شرائط القضايا كما لا يخفى على من لاحظ كتب أصحابنا في الأصول والفراء.

والأهم من ذلك قوله: «بل مما ذكرنا يظهر أنَّ قبول الفتوى بعد اندراجها في الحق والعدل والقسط ونحو ذلك لا يحتاج إلى إذن من الإمام» ولكن في باب القضايا اتفق العلماء على وجوب إذن الإمام في ذلك، ولذلك قلنا أنَّ القضايا عبارة عن ولاية على الحكم وأنَّ منصب من المناصب دون الافتاء والذي «لا يحتاج إلى إذن من الإمام بل الكتاب والسنَّة والعقل متطابقة على وجوب الأخذ بها» ولهذا لا نجد في روايات أهل البيت (عليهم السلام) «فاني قد جعلته عليكم مفتياً» بخلاف القضايا حيث ورد «فاني قد جعلته قاضياً أو حاكماً».

ويمكن القول أيضاً، طبقاً لما ذكره صاحب الجوادر آنفأ، أن الفتاء من مصاديق التبليغ الذي يحتاج إلى قصد القرابة دون الإذن من الإمام.

ملاحظات:

1 . هل أن طهارة المولد شرط أو أن عدمها مانع؟

فقد ذكر كثير من الفقهاء في هذه المسألة أن التولد من الزنا مانع، أي أن لا يكون المفتى ولد زنا، ويظهر الفرق في صورة الشك، فلو قلنا بالأول وأن طهارة

صفحه 215

المولد شرط فيجب احراز هذا الشرط، وعلى الثاني يكفي الرجوع إلى الأصل وهو عدم الولادة من الزنا وفقاً للسيرة العقلائية، والظاهر أن الفقهاء يرون المانعية فحسب.

2 كما أن قياس ما نحن فيه على باب القضاء غير سديد، فكذلك قياسه على باب الشهادة، فقد اتفق الفقهاء أن الشاهد لا يمكن أن يكون من أولاد الزنا، ولكن هذا لا يدل على اشتراط هذا الشرط في باب التقليد حيث ينقض عليه بأن الشاهد يشترط فيه أن لا يكون محدوداً، أي وقع مورداً للحد الشرعي ولم يقل أحد بلزوم هذا الشرط في المفتى.

3 هناك كلام للشيخ الانصاري جدير بالتأمل، فأنه بعد أن يستعرض الأدلة على القول المخالف ويردتها يقول: ولكن الانصاف أن الحاصل من مجموع هذه هو الظن القوي ويعبر عنه بترككم الظنون، وفيما نحن فيه قلنا أنه لا يصح قياس ما نحن فيه على باب القضاء أو إماماة الجماعة حيث إن حكمها تبعية ولا على باب الشهادة، ولكن الانصاف أن الروايات الواردة في باب ولد الزنا كثيرة⁽¹⁾، وفي أحدها يقول الإمام الصادق(عليه السلام):

«لو كان أحد من ولد الزنا نجى لنجا صائقبني إسرائيل وقيل: ما صائقبني إسرائيل؟ قال: كان عابداً فقيل له أن ولد الزنا لا يطيب أبداً ولا يقبل الله له عملاً منه، قال: فخرج يصبح بين الجبال».

ولكنها معارضة بغيرها من الروايات أيضاً، فعن الإمام الصادق(عليه السلام):

«إن ولد الزنا يستعمل، إن عمل خيراً جزي به وإن عمل شراً جزي به»⁽²⁾.

ومن هنا نقول: إننا لو ضممنا ما ورد في الأبواب الثلاثة «القضاء، الشهادة، إماماة الجماعة» إلى بعضها وما ورد في لزوم اجتناب ولد الزنا وذمه لحصلنا على هذه النتيجة، وهي أنه يشترط في المفتى أن يكون طاهر المولد، حيث يحصل

1 - البحار، ج 5، ص 285.

2 - المصدر السابق، ص 287.

صفحه 216

للإنسان ظن قوي واطمئنان في اشتراط هذا الشرط في المفتى أيضاً وأن لا يكون من ولد الزنا.